



وزارة التنمية الاجتماعية  
MINISTRY OF SOCIAL DEVELOPMENT

## تصور حول التعامل مع حالة الأمن الغذائي في قطاع غزة في ظل استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية

إعداد

م. محمد نصار

أ. رياض البيطار

مدير دائرة الدراسات والإحصاءات

مدير عام التخطيط والتعاون الدولي

مارس، 2022

## تصور حول التعامل مع حالة الأمن الغذائي في قطاع غزة في ظل استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية

في إطار إحساس وزارة التنمية الاجتماعية بالمسؤولية المجتمعية، وإحاقاً بالتقرير الذي أصدرته الوزارة بعنوان "قراءة في مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية وحالة الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية 2020م- قطاع غزة"<sup>1</sup> والذي تم اعتماد توصياته من قبل لجنة متابعة العمل الحكومي في قطاع غزة في جلستها التي عقدت بتاريخ 09-03-2022، نضع بين أيديكم تصوراً مقترحاً حول التعامل مع حالة الأمن الغذائي في ظل استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، وقدم شهر رمضان المبارك.

### تمهيد:

- يعيش قطاع غزة منذ سنوات أوضاعاً إنسانية صعبة، ومع استمرار العمليات الروسية في الأراضي الأوكرانية، وتوقف عمليات الشحن البحري من أوكرانيا من جهة ودخول العقوبات الاقتصادية الأوروبية والأمريكية على الاقتصاد الروسي من جهة الأخرى تعيش منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خوفاً متزايداً من نقص امدادات القمح وزيت عباد الشمس وغيرها من المنتجات الزراعية التي تعتبر أوكرانيا مصدراً رئيسياً لهما إلى المنطقة، حيث تستأثر روسيا وأوكرانيا بنحو 29 بالمئة من إجمالي صادرات القمح العالمية، فيما تعتبر أوكرانيا أكبر مصدر للذرة وفول الصويا.
- وقد ظهرت مخاوف غلاء الأسعار وتعطل سلاسل الامداد جلية في الأراضي الفلسطينية مع توارد الأنباء المتعلقة بوقف جمهورية مصر العربية تصدير سلع الفول الحب والمجروش، والعدس، والقمح، والدقيق بجميع أنواعه، والمكرونه لمدة ثلاث شهور، كما أوقفت الجمهورية التركية تصدير الزيوت النباتية، الدقيق بأنواعه، الحبوب، البقوليات والأعلاف، وكذلك صدرت قرارات تتعلق بوقف تصدير بعض السلع من المملكة الأردنية الهاشمية.
- كما أكد المستشار الإعلامي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا في قطاع غزة في تصريح له بأن المواد التموينية الخاصة بالكوبونة الموحدة لدورة التوزيع الحالية متوفرة، ولكن الأونروا تعيش أزمة مالية ضخمة ولا يمكن التنبؤ بالمستقبل بعد الأزمة الأوكرانية حيث أن الدول التي

<sup>1</sup> يمكنكم الإطلاع على التقرير من خلال الرابط التالي:

<https://docs.google.com/viewer?url=https://www.mosa.gov.ps/msdupload/reports/1646131252411450224.pdf>

تستورد منها الأونروا المواد التموينية أوقفت التصدير لهذه الفترة واحتفظت بما لديها من مواد تموينية لمواطنيها، كما أن تكلفة المواد التموينية التي توزيعها الأونروا كل ثلاث شهور ارتفعت بنسبة تصل إلى 30%، حيث يتوجب على الأونروا الآن توفير 28 مليون دولار للدورة، بدلاً من 20 مليون دولار.<sup>2</sup>

- ما سبق خلق حالة من الهلع داخل مجتمع قطاع غزة خوفاً من نفاذ المخزون السلعي أو ارتفاع أسعار بعض الأصناف الرئيسية مثل الدقيق، الزيوت النباتية، العدس، الفول، المعكرونة، السكر وغيرها.....، والتي ارتفع سعر بعضها فعلاً على الرغم من البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني والتي تطمئن المواطنين بوجود مخزون من السلع السابقة يكفي لشهرين أو أكثر.
- مراقبة الأسواق وضبط الأسعار من قبل وزارة الاقتصاد الوطني خطوة مهمة جداً في مثل هذه الظروف ولكنها غير كافية، لأن المشكلة الحالية تتعدى احتكار التجار إلى غلاء عالمي يهدد المخزون السلعي العالمي لبعض السلع التي تصدرها روسيا وأوكرانيا.

#### استهلاك السلع الأساسية في شهر رمضان المبارك:

- نحن مقبلون بعد أسبوعين على شهر رمضان المبارك والذي يحدث فيه حالة استنزاف للمخزون السلعي غير مبررة ناتجة عن تسابق المؤسسات الخيرية في توزيع القسائم الشرائية أو السلة الغذائية معتمدة على شراء المواد من داخل قطاع غزة، مما قد يهدد بفقدان المخزون السلعي خلال أسبوعين وليس شهرين كنتيجة طبيعية لتركيز المؤسسات على هذه السلع.
- سيحدث استنزاف متوقع للمخزون السلعي لأن المواطن سيحصل على مساعدة غذائية لم يطلبها ولا يستطيع ردها حتى لو لم يكن بحاجة إليها هذا بالإضافة للوضع الطبيعي لشهر رمضان الذي يزداد فيه استهلاك المواطنين للمواد الغذائية وخاصة السلع الرئيسية..
- لم تعلن الحكومة في قطاع غزة عن أي خطط تتعلق بكيفية مواجهة الحالة الطارئة، كما لم تعلن عن سياساتها العامة أو السيناريوهات المتوقعة في التعامل مع الحالة الطارئة سواء على مستوى الوزارات أو الشركاء المحليين والدوليين أو على مستوى المواطن واكتفت فقط برسائل تطمين للمواطنين وانتشار فرق تفتيش حماية المستهلك لمنع زيادة الأسعار غير المبررة أو احتكار السلع من بعض التجار، ومنح إعفاءات وتسهيلات للمستوردين.

<sup>2</sup> <https://alquds.com/2022/03/14/> أبو-حسنة-الأونروا-المن-توقف-الكوبونة-

• يقع على عاتق وزارة التنمية الاجتماعية الاهتمام بتوفير التمويل للمساعدات الغذائية للأسر الفقيرة خصوصاً في شهر رمضان، وحشد التمويل من خلال المؤسسات الدولية والمحلية لهذا الغرض، ولكنها ليست جهة اختصاص فيما يتعلق بالمخزون السلعي والآثار المترتبة علي حشدها للمؤسسات لتوفير طرود غذائية أو قسائم شرائية في ظل غياب أي دور لوزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة من أجل توفير المعلومات الكافية حول هذا الموضوع، وتوجيه وزارة التنمية الاجتماعية باتجاه تعزيز المخزون السلعي من خلال المؤسسات العاملة في المجال الإنساني أو تقليل استنزافه.

• هناك محاولات مستمرة من وزارة التنمية الاجتماعية من أجل تعزيز التنسيق في توزيع المساعدات من قبل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والدولية وايصال المساعدات لمستحقيها، ولكن في ظل رفض بعض المؤسسات والتجمعات التنسيق المسبق مع الوزارة، مما يوجد حالة من الازدواجية في الحصول على المساعدة أحياناً، ويتسبب ذلك بزيادة فرص استنزاف المخزون السلعي غير المبرر.

• لا يوجد سياسات أو توجيهات لتحديد محتوى الطرود أو القسائم الشرائية منعاً لاستنزاف بعض السلع التي يزيد عليها الطلب من قبل الغني والفقير.

• لم يصدر من الحكومة قرارات تطالب المؤسسات للعمل على توفير سلع من خارج قطاع غزة وعدم استخدام المخزون السلعي الموجود في قطاع غزة في توزيع الطرود والقسائم الشرائية الرمضانية، حيث أننا " لن نندم اليوم على فقدان مساعدة غذائية ولكننا ربما نندم على فقدان المخزون السلعي من السلع الأساسية".

• القضية اليوم ليست قضية فقر وإنما قضية أمن غذائي، فالغني والفقير بحاجة لتوفر السلعة، لأن المال ربما لا تكون له قيمة في يد الغني لو كانت السلعة غير موجودة.

وفي ضوء ما تم عرضه في المقدمة ومتابعةً لتوصيات التقرير السابق المتعلق بحالة الأمن الغذائي في قطاع غزة نضع بين أيديكم توصيات نأمل أن تساهم في إعداد تصور مقترح لحالة الأمن الغذائي في ظل الأزمة الحالية يكون أركانها أربعة هي كما يلي:

☒ **الحكومة:** واجبها مراقبة الاسواق وضبط الاسعار، وقبل ذلك وضع السياسات واتخاذ القرارات الهادفة لضمان الإمدادات السلعية وتوفيرها للمواطن.

☒ **الجمعيات المحلية والدولية:** المساهمة في توفير السلع الرئيسية للأسر الفقيرة دون استنزاف للمخزون السلعي، والعمل على توفير مساعدات غذائية من الخارج.

☒ **القطاع التجاري:** التقيد والالتزام بالمبادئ الأخلاقية والقانونية في التعامل مع هذه الازمة، والإعلان بشكل صريح وواقعي عن الحقائق المتعلقة بوفرة السلع في غزة، والعمل على توريد السلع من السوق العالمي.

☒ **المواطن:** أن يبدأ المواطن بترشيد الاستهلاك، وأن يبتعد عن التخزين للسلع الأساسية لأن ذلك سيعمق الأزمة، والتعامل مع هذه الازمة بوصفها جزء الحياة لابد من التأقلم معها.

### ونقترح القيام بالخطوات التالية:

أولاً: تشكيل لجنة طوارئ عليا للأمن الغذائي تضم كل من وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الزراعة، تجمع الأمن الغذائي بالأوتشا، وتجمع المؤسسات الأهلية من أجل رسم سياسات تتعلق بالحفاظ على المخزون السلعي.

ثانياً: توجيه المؤسسات والجمعيات الخيرية في شهر رمضان للعمل وفق سيناريوهين:

- **السيناريو الأول:** تحديد أصناف المواد في الطرود الغذائية والقوائم الشرائية التي يتم توزيعها بحيث يتم استبعاد السلع التي سيحدث نقص فيها نتيجة نقص الامدادات أو ضعف القدرة على استيرادها، حتى يتم الحفاظ على المخزون السلعي منها لأطول مدة طالما استمرت الأزمة.

- **السيناريو الثاني:** توجيه جميع المؤسسات بضرورة توزيع مساعدات نقدية حتى يكون للمواطن الحرية في استخدام مبلغ المساعدة في شراء المواد الغذائية الضرورية له حتى نمنع استنزاف المخزون السلعي.

ثالثاً: ضرورة العمل على تصنيف المؤسسات القادرة على جلب قوافل إغاثية غذائية من خارج قطاع غزة بحيث لا يتم استخدام المخزون السلعي الموجود داخل غزة.

رابعاً: عقد اجتماع طارئ مع برنامج الأغذية العالمي بحيث يتم الطلب منهم إعادة العمل بنظام السلة الغذائية بشكل مؤقت بدلاً من القوائم الشرائية أو التحول للمساعدة النقدية بشكل مؤقت.

خامساً: ضرورة إعادة تفعيل تجمع الأمن الغذائي من قبل الأوتشا والقيام بدوره المنوط به، ووضع تصور لوضع الأمن الغذائي في حال نقص امدادات السلع الغذائية أو ارتفاع أسعارها في السوق المحلي.

سادساً: إصدار رسائل وتوجيهات عامة للتعامل مع هذا الوضع الطارئ، ووجود رؤية واضحة لدى الحكومة حول الإجراءات التي سيتم تطبيقها على الأرض، والسيناريوهات التي سيتم التعامل معها، حتى لا تتعرض الحكومة لانتقادها عند اتخاذ أي إجراء تجاه تاجر أو مؤسسة.

سابعاً: أن يكون هناك خطة إعلامية من خلال الاعلام الحكومي، وزارة الأوقاف والإذاعات العاملة في قطاع غزة من أجل توجيه المواطنين بضرورة ترشيد استهلاك الطعام للحفاظ على المخزون السلعي.

نتمنى السلامة للجميع